

تعريفات العلاقات السياسية الدولية

مقرر مقدمة في العلاقات الدولية

د. أحمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية-جامعة الإسكندرية

هناك عدة تعريفات:

أول هذه التعريفات القول العلاقات السياسية الدولية : تعني كل

علاقات بين وحدات سياسية (دول) أيا كان موضوعها

(سياسي ، اجتماعي، ثقافي، اقتصادي، علمي ... إلخ).

وبالتالي فهي علاقات سياسية طالما أنها تقوم بين حكومات

دول، باعتبار أن الحكومات هي من يمثل هذه الدول.

فهي علاقات سياسية بحكم طبيعة أطرافها ، حيث إن

أطرافها وحدات سياسية (دول).

التعريف الثاني تعرف العلاقات السياسية الدولية بأنها:

علاقات الحرب والسلام باعتبار أن حال العلاقات الدولية لا يخرج عن ذينك الوضعين.

التعريف الثالث هناك من يقول بأنها:

جملة التفاعلات الناتجة عن صراع الأطراف الدولية من أجل

فرض الإرادة (يركز هذا التعريف على الجانب الصراعى في العلاقات

الدولية)

والصراع الدولي هو تنازع إرادات الدول الناتج عن تباين مصالحها.

التعريف الرابع هناك من يعرفها بقول بأنها:

مجموع التفاعلات والمعاملات والصراعات التي تدور بين

الدول داخل البيئة الدولية في إطار سعي كل منها لتحقيق

مصلحتها القومية. وبناء عليه يمكن القول بأن العلاقات الدولية

هي مجموع أو محصلة السياسات الخارجية للدول.

أطراف العلاقات الدولية

يستفاد من التعريفات السابقة أن:

الفاعل الدولي أو اللاعب الدولي أو الطرف الرئيسي في العلاقات الدولية هو الدولة، وأن الأصل في العلاقات الدولية أنها علاقات ما بين دول.

غير أنه يوجد فاعلون دوليون آخرون (أطراف أخرى تمارس العلاقات الدولية) يمكن اعتبارهم لاعبين ثانويين حال:

(١) المنظمات الدولية بكل أنواعها (من عامة ومتخصصة، عالمية وإقليمية)، والمقصود هنا هو المنظمات الدولية الحكومية أي التي تؤسسها حكومات دولية.

(٢) الشركات متعددة الجنسيات: وهي كيانات اقتصادية عملاقة تنتشر فروعها عبر الحدود وتبلغ ميزانياتها أضعاف ميزانيات بعض الدول. ومن أمثلتها جوجل ومايكروسوفت وسامسونج وغيرها.

(٣) حركات التحرر الوطني: وهي التنظيمات التي تسعى إلى تخليص أوطانها من الاحتلال الأجنبي، حال منظمة التحرير

الفلسطينية، وحركة حماس، وجبهة التحرير الوطني الجزائري قبل استقلال الجزائر عن فرنسا عام ١٩٦٢.

(٤) المنظمات الدولية غير الحكومية (المجتمع المدني العالمي): وهي منظمات عابرة للحدود تضم شخصيات وهيئات من جنسيات مختلفة، ولا تضم في عضويتها حكومات الدول كما لا تخضع لوصايتها. وتؤدي هذه المنظمات دوراً بارزاً في العلاقات الدولية المعاصرة لاسيما في ظل مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتبلور النظام العالمي الجديد (مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين)، ومن أمثلة هذه المنظمات: منظمة العفو الدولية، ومنظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين، ومنظمات صحفيون بلا حدود، وأطباء بلا حدود وغيرها الكثير.

(٥) الحركات العرقية: والتي هي غالباً حركات انفصالية تسعى إلى انفصال أقليات ما عن الدول التي توجد بها، وذلك مثل حزب العمال الكردستاني الذي يستهدف الانفصال بالأكراد عن تركيا، وحركات جامو وكشمير التي تستهدف الانفصال عن الهند والانضمام إلى باكستان وغير ذلك الكثير.

(٦) ما يسمى بتنظيمات الإرهاب الدولي: مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وغيرهما.

(٧) تنظيمات الجريمة المنظمة العالمية: حال المافيا الدولية، ومنظمات الاتجار بالبشر، ومنظمات الاتجار بالأعضاء البشرية، ومنظمات الاتجار بالمخدرات وغيرها.

طبيعة البيئة السياسية الدولية والفارق بينها وبين البيئة السياسية الداخلية

تدور العلاقات الدولية في البيئة الدولية (عالم السياسة الدولي) التي هي بيئة سياسية مختلفة من حيث طبيعتها عن البيئة السياسية الداخلية (المجتمع السياسي أو السياسة داخل الدولة الواحدة). وذلك على النحو التالي:

أولاً: البيئة السياسية الداخلية

(١) هي نتاج لعلاقة (الأمر والطاعة) (أحد مقومي جوهر السياسة في الإنسان وهو الجوهر الذي يعني أن الإنسان كائن سياسي بطبعه) حيث ثبت

بالملاحظة والتجريب لعلماء السياسة أنه ما من إنسان إلا وينطوي على
متناقضين هما :

(أ) الرغبة في السيطرة (ب) الاستعداد للطاعة

وينعكس هذا الجوهر على المجتمع في صورة :

انقسام كافة المجتمعات إلى حاكمين ومحكومين (وهذه هي الظاهرة
المعروفة بالتميز السياسي وهي أم الظواهر السياسية)، ويصاحب هذه
الظاهرة ظاهرة أخرى لصيقة بها هي السلطة السياسية.

تعريف السلطة السياسية: احتكار الحاكمين لأدوات الإكراه
المادي المصحوب بتصوير أفراد الشعب له على أنه احتكار
خير وشرعي يستهدف تحقيق الأمن والاستقرار والسلام داخل
المجتمع (أو ما يعرف بالمجتمع الهادئ). فالسلطة السياسية
هي قوة شرعية خيرة.

(٢) بيئة التميز السياسي إلى حاكمين ومحكومين على نحو ما
ذكرنا.

(٣) إنها بيئة السلطة: يتكون المجتمع السياسي (الدولة) من
الشعب والإقليم والسلطة السياسية، وبالتالي توجد سلطة عليا فوق

الأفراد تقوم بتحقيق الأمن والاستقرار والسلام وإنفاذ القانون داخل

المجتمع استناداً لاحتكارها أدوات القوة.

(٤) بيئة السلام.

(٥) بيئة القوة المتمركزة (بمعنى وجود مركز واحد للقوة داخل

المجتمع وهو السلطة السياسية المخولة قانوناً باستخدام أدوات

القوة).

(٦) بيئة القانون المتمتع بقوة النفاذ (حيث توجد قوة عليا تتولى

إنفاذ القانون على الأفراد بما أوتيت من أدوات إكراه مادي

تحتكرها، وهي السلطة السياسية).

(٧) بيئة الخير العام والمصلحة العليا للجماعة (شعب الدولة).

(٨) بيئة التكامل السياسي المجتمعي، فكرة الشعب الواحد،

المصير الواحد (الترابط الوثيق بين أفراد الشعب المستند إلى

فكرتي المصلحة العليا للجماعة و الخير العام).

(٩) **بيئة الصراع المقنن**، صراع يدور في إطار السلام الاجتماعي، وتنظمه وتحميه وتضبطه السلطة السياسية بما أوتيت من أدوات إكراه مادي تحتكرها.

(١٠) **بيئة عدم شرعية اللجوء إلى القوة**، حيث يُجرّم استخدام العنف في إدارة الصراع بين أفراد المجتمع. وحيث يحتكر الحاکمون أدوات العنف وهم فقط من لهم شرعية استخدام القوة مع تجريد المحكومين منها (جوهر فكرة السلطة السياسية)

(١١) **بيئة التقيد الإجباري الملزم بالقيم الأخلاقية**، حيث ثمة سلطة عليا فوق الأفراد تفرض القيم فرضاً سلطوياً باستخدام أدوات الإكراه المادي عند الاقتضاء.

(١٢) **بيئة القيم المطلقة**، حيث هناك معايير للقيم ثابتة ومعروفة ومتفق عليها من الجميع (فالصدق خير والعدل خير وهكذا..).

ثانياً: البيئة السياسية الدولية

(١) **هي انعكاس لعلاقة الصديق والعدو (المقوم الثاني لجوهر السياسة في الإنسان)** وهي تؤدي إلى ارتباط أفراد المجتمع روحياً

ياقليمهم باعتباره (الوطن)، أرض الآباء والأجداد، دار السلام وما عداه دار الحرب، وبالتالي يظهر مفهوم (نحن) ليعبر به أفراد المجتمع (الشعب) عن أنفسهم في مواجهة مفهوم (هم) ليعبروا به عن عداهم (عن الآخرين أو الشعوب الأخرى)، وبناء عليه فإن الأصل في العلاقات الدولية هو **العداء** وليس السلام من طبيعتها، كما أن الأصل في الأجنبي أنه عدو قد تقتضي مصلحة الوطن مهادنته. **والعدو** هنا المقصود به كل من يحتمل محاربته. وينشأ عن مقوم علاقة الصديق والعدو تميز سياسي من نوع آخر هو التميز بين المجتمعات (أي الدول).

(٢) بيئة التميز بين المجتمعات أو الدول ارتباطاً بعلاقة الصديق والعدو كما ذكرنا سلفاً.

(٣) بيئة غيبة السلطة العليا فلا توجد سلطة عليا فوق الدول، فهي بيئة تقوم على علاقات قوى تتصارع في ظل غيبة حكم أعلى.

(٤) بيئة لا تعرف السلام كقيمة مطلقة (ربما تعرف المهادنة أو الاستقرار المؤقت).

(٥) بيئة تعدد مراكز القوى بتعدد الدول، أو ما يعرف بلامركزية القوة في العلاقات الدولية. حيث تمثل كل دولة كبيرة كانت أو صغيرة مركزاً للقوة.

(٦) بيئة القانون غير المتمتع بقوة النفاذ حيث لا توجد سلطة عليا تنفذ القانون الدولي في مواجهة الدول، وعليه يصير الالتزام بأحكام القانون الدولي اختيارياً.

(٧) بيئة لا تعرف فكري المصلحة العليا للجماعة ولا الخير العام، فلكل دولة مصالحها الخاصة المغايرة لمصالح الدول الأخرى، ولكل شعب خيره العام.

(٨) بيئة لا تعرف التكامل فهي تقوم على جمع من دول قد تتعاون ولكنها أبداً لا تتكامل.

(٩) بيئة الصراع غير المقنن، حيث كل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها بكافة الوسائل المتاحة، وعليه فهي بيئة فوضوية، أو كما يراها المفكر الإنجليزي توماس هوبز بيئة صراعية بطبيعتها.. إنها أشبه بحالة الطبيعة حيث الحرب الدائمة بين الفرد والفرد والكل والكل، والإنسان فيها ذئب لأخيه الإنسان.

والصراع في البيئة الدولية له وجهان: أحدهما **سلمي** و الآخر **عنيف**. فالصراع **السلمي** يدور في إطار سعي الدول إلى تحقيق مصالحها من خلال الوسائل السلمية حال المفاوضات و الأدوات الاقتصادية و الدعاية. أما **الصراع العنيف** فهو **الحرب**، التي هي عملية القتل الجماعي الغائي المنظم الذي تهدف من ورائه الدولة إلى إجبار الخصم على الامتثال لإرادتها. و الحرب ظاهرة متأصلة في البيئة الدولية لأنها مرتبطة بغريزة القتل في النفس الإنسانية. و لا يُتصور أن تزول ظاهرة الحرب من البيئة الدولية مهما دعا إلى ذلك الفلاسفة و مهما جرّمها القانونيون و مهما تعالت الدعوات المنادية بالسلام و الأخوة الإنسانية.

وارتباطاً بصورتي الصراع هاتين يقال بأن البيئة الدولية هي بيئة **جدلية** الحرب والسلام.

(١٠) بيئة شرعية القوة (أو شرعنة القوة)، ففي غيبة سلطة عليا تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها القومية بكافة الطرق و الوسائل المتاحة دونما أية قيود، بما فيها استخدام القوة المسلحة.

(١١) بيئة التقيد الذاتي بالقيم الأخلاقية: ففي غيبة سلطة عليا تفرض على الدول التزام القيم الأخلاقية؛ لا يُتصور إلا أن تتقيد الدول ذاتياً بمثل هذه القيم. و يعني التقيد الذاتي أن الدولة تتقيد بإرادتها الكاملة أو لا تتقيد بقيم أخلاقية ما، كما أن لها أن تحدد ما تراه مناسباً من هذه القيم.

(١٢) بيئة نسبية القيم، بمعنى:

(أ) أن كل دولة تتبنى معايير للقيم تتماشى مع مصالحها القومية (على سبيل المثال هناك أكثر من ٢٠٠ تعريف للإرهاب متداول على الصعيد الدولي؛ بمعنى أن كل دولة تتبنى التعريف الذي تراه متماشياً مع مصالحها، وتجد مثلاً أن الولايات المتحدة لا تتبنى أي تعريف لإرهاب الدولة وربما ترفض الاعتراف بهذا المفهوم الذي قد يمثل أي تعريف له إدانة للسياسات الأمريكية باعتبارها سياسات إرهابية في كثير من المواقف).

(ب) انفساح المجال لسياسة ازدواجية المعايير (الكيل بمكيالين) (مثل مواقف القوى الكبرى من قضية التسليح النووي؛ لاحظ تباين هذه المواقف تجاه السلاح النووي الذي تمتلكه كل من الولايات

المتحدة وإسرائيل وكوريا الشمالية وباكستان وأيضاً البرنامج النووي الإيراني).

(ج) غيبة فكرة الإنصاف (العدالة المجردة عن الأهواء) وشيوع فكرة العدالة الانتقائية في البيئة الدولية. (لاحظ مواقف المحكمة الجنائية الدولية تجاه مواطني وزعماء الدول الضعيفة ونظرائهم في القوى الكبرى)

(د) تبدل مضمون الشرعية الدولية من زمن إلى آخر بتبدل القوى العظمى (القطبية) المهيمنة على دفة السياسة الدولية.

معاهدة وستفاليا ومبادئ العلاقات الدولية

على أثر سنوات طوال من الحروب الدينية في أوروبا بين أبناء الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية اجتمع كبار قادة القارة في وستفاليا عام ١٦٤٨ حيث أقرّوا جملة مبادئ اتفقوا على أن تحكم العلاقات الدولية، آمليّن أن تحقق هذه المبادئ الاستقرار في العلاقات الدولية وأن يحول تطبيقها دون اندلاع الحروب الدينية من جديد ، بكل ما جرت به هذه الحروب على القارة من ويلات وصراعات دامية وأحقاد مستعرة، وقد جاءت هذه المبادئ لتمثل تأكيداً لطبيعة البيئة الدولية، ويتمثل أبرز مبادئ معاهدة وستفاليا في المبادئ الثلاثة التالية:

(١) مبدأ الولاء القومي

أي إحلال الولاء للقومية محل الولاء الديني أو الكنسي.

والذي قصد به أن يكون ولاء الأفراد والشعوب هو للجنسية (للقوم) وليس للكنيسة، وأن تكون علاقة الفرد بالكنيسة علاقة خاصة كعلاقته بربه، وعليه فيتعين الفصل بين الجانب العقائدي و أمور السياسة. وبالتالي يعني هذا المبدأ تأكيد فكرة العلمانية القائمة على الفصل التام بين الدين والدولة، واعتبر المؤتمرون في وستفاليا أن من شأن هذا الفصل الحيلولة دون اندلاع الحرب الدينية مجدداً.

(٢) مبدأ السيادة

ويعني: سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الامتثال (الخضوع) لأية سلطة خارجية إلا بإرادتها، وعليه فإن الدولة سيادة قرارها، والدولة سيادة في دارها (أي إقليمها الذي هو وعاء سيادتها)، وإقليم الدولة هو النطاق الجغرافي الذي تمارس عليه سيادتها. وبناءً على هذا المبدأ لا يصح وصف الواقع الدولي بالمجتمع الدولي، وإنما الوصف الصحيح هو جماعة الدول أو الجماعة الدولية.

وهكذا تقوم العلاقات الدولية على جمع من دول تتمسك كل منها بسيادتها فتنفرد باتخاذ قراراتها في الداخل وترفض الخضوع لأية قوة

خارجية إلا بإرادتها، وعليه تتأكد فكرة (لامركزية القوة في العلاقات الدولية) أن البيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز القوى بتعدد الدول، وتتأكد كذلك حرية كل دولة في تحقيق مصالحها بكافة الوسائل (دون أية قيود عليها) بما في هذه الوسائل اللجوء إلى القوة المسلحة وعليها أن تتحمل العواقب.

إن كل دولة في البيئة الدولية تسعى إلى تحقيق مصالحها في ضوء قوتها، كما أن مقدرتها على تبني وتحقيق أهداف طموح تتناسب طردياً مع حجم قوتها (قوة قطبية "عظمى" أو قوة درجة ثانية "كبرى" أو قوة درجة ثالثة "صغرى")، فأهداف الدولة العظمى تتضاءل إلى جانبها بطبيعة الحال أهداف الدولة الصغرى... وهكذا.

(٣) مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

ويرتبط هذا المبدأ بسابقه ويؤكد عليه وهو يعني إقرار جماعة الدول بحق كل دولة في اختيار كافة أنظمتها الحياتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ، بحرية تامة ودونما تدخل من جانب أي قوى خارجية، وقد ارتبطت العلاقات الدولية بهذا المبدأ لحقب طويلة ونص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة منذ نشأتها في عام ١٩٤٥.

وهكذا فقد أراد المؤتمرين في وستفاليا من خلال هذه المبادئ أن يرسوا بيئة دولية تستمد استقرارها من المبادئ الثلاثة، وتقوم على **علاقات ذات طابع علماني بين دول قومية ذات سيادة ترفض التدخل في شئونها الداخلية**، وتسعى بكل السبل إلى تحقيق مصلحتها القومية.

وذلك كله ما يؤكد على الطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية الناتجة في الأساس عن عدم وجود سلطة عليا فوق الدول على نحو ما شرحنا بالتفصيل.

مفهوم الأساس لعلم العلاقات الدولية

نعني بمفهوم الأساس **الفكرة المحورية** التي يدور حولها علم العلاقات الدولية، إنها **الفكرة الأساسية أو الفكرة الأم** التي تتمحور حولها موضوعات هذا العلم، وفي هذا الصدد يوجد اتجاهان فكريان رئيسيان في إطار **النظرية الواقعية** هما:

الاتجاه الأول وهو اتجاه أمريكي تأسس على يد الأمريكي **هانز مورجنثاو**، أما **الاتجاه الثاني** فهو فرنسي يأتي على رأسه عالم السياسة **ريمون آرون**.

وفيما يلي نعرض بإيجاز لهذين الاتجاهين الفكريين:

الاتجاه الأول:

وهو كما قلنا اتجاه أمريكي يأتي على رأسه عالم العلاقات الدولية الأشهر (هانز مورجنثاؤ) مؤسس النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، والتي بلورها بدايةً في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم) الصادر عام ١٩٤٨، ثم كتابه الآخر (دفاعاً عن المصلحة القومية) عام ١٩٥١. ومؤدى هذا الاتجاه أن علم العلاقات الدولية علم حديث النشأة لم يتسن بعد وضع مفهوم أساس خاص به، وبالتالي فلا حرج من نقل مفهوم أساس إليه من أقرب العلوم له وهو علم السياسة، ذلك بأن علم السياسة يهتم بدراسة السلطة السياسية (مركز القوة داخل المجتمع)، في حين يهتم علم العلاقات الدولية بدراسة العلاقات ما بين سلطات (قوى دولية)، وبالتالي فالعلمان هما من نفس الطبيعة، وإذا كان (آرثر بنتلي في كتابه عملية الحكم الصادر عام ١٩٠٨) قد حدد (القوة) كمفهوم أساس لعلم السياسة، فإنه يمكن نقل مفهوم (القوة) بكل مضامينه وأبعاده من علم السياسة إلى علم العلاقات الدولية كمفهوم أساس لذلك العلم الناشئ. ويؤكد مورجنثاؤ على فكرة محورية القوة في العلاقات الدولية بقوله:

إن عالم السياسة الدولي (السياسة الدولية - العلاقات الدولية) شأنه شأن عالم السياسة الداخلي (السياسة داخل المجتمع) هو

عالم الصراع من أجل القوة ومهما تكن مرامي ذلك العالم فإن القوة هي هدفه المباشر والملح والدائم.

ويضيف مورجنثاو :

إن العلاقات الدولية هي علاقات (قوى) لا يحكمها إلا قانون واحد هو قانون (المصلحة القومية).

إذن: ثنائية التحليل في العلاقات الدولية حسب النظرية الواقعية هي ثنائية القوة والمصلحة القومية.

إن قدرة الدولة على تحقيق مصلحتها القومية تتناسب طردياً مع مستوى قوتها ، فالولايات المتحدة _ حسب مثال مورجنثاو _ تستطيع أن تحقق مصالحها بصور فائقة لا تتأتى أبداً لدولة صغيرة مثل إمارة موناكو ... وهكذا.

فالقوة حسب الاتجاه الأمريكي ومورجنثاو هي مفهوم الأساس لعلم العلاقات الدولية وهي صلب العلاقات الدولية

إذن دعامت التحليل في العلاقات الدولية حسب النظرية الواقعية هما (القوة) و (المصلحة القومية).

الاتجاه الثاني (الفرنسي)

يأتي على رأس هذا الاتجاه عالم السياسة الفرنسي ريمون آرون ، وهو يرفض فكرة نقل مفهوم أساس من علم السياسة إلى علم العلاقات الدولية ، نظراً للاختلاف في الطبيعة بين البيئة التي يعالجها علم

العلاقات الدولية (البيئة الدولية) والبيئة التي يعالجها علم السياسة (البيئة الداخلية أو المجتمع السياسي) ، ويرى آرون ضرورة **البحث عن مفهوم أساس يستقيم مع طبيعة البيئة الدولية** التي هي محل دراسة علم العلاقات الدولية ، ويعتبر آرون أن هذا المفهوم هو **مفهوم وحدة السياسة الخارجية بوجهيها (أي الدبلوماسية والإستراتيجية)** ، وهنا يتعين أن نعرف أولاً بمفهوم السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية للدولة

هي برنامج عمل (بمعنى خطة) الدولة في المجال الدولي الذي يتضمن أهدافها (المعبرة عن مصلحتها القومية)، **والوسائل التي تراها ملائمة لتحقيق هذه الأهداف.**

إنها - إذاً- **فن اختيار الوسائل في خدمة الأهداف.** بمعنى أن كل دولة تصيغ مصلحتها القومية في صورة مجموعة من الأهداف المحددة ، ثم تختار من الوسائل (ما يسمى **أدوات السياسة الخارجية**) ما تراه كفيلاً بإبلاغها أهدافها.

السياسة الخارجية = برنامج عمل = أهداف + وسائل (أدوات)

أهداف السياسات الخارجية للدول

يتمثل أهم الأهداف التي تتبناها الدول في سياساتها الخارجية فيما يلي :

(١) **حفظ الذات :** أي بقاء الدولة واستمراريتها على الخارطة الدولية ، أو ما يمكن التعبير عنه بالأمن القومي للدولة ، وهذا الهدف هو أعلى وأهم أهداف الدول على الإطلاق ، وهو هدف لا يقبل المساومة بشأنه أو التنازل بصدده.

(٢) **تحقيق المنعة في المجال الدولي:** بمعنى الوصول إلى مستوى من القوة يردع الدول الأخرى من التفكير في مهاجمة الدولة، بمعنى بناء القوة الرادعة من خلال دعم القدرات العسكرية للدولة. (على حد تعبير بعض الساسة الأمريكيين بناء القوة من أجل السلام).

(٣) **الثراء الاقتصادي :** بمعنى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية من خلال التعاملات الدولية.

(٤) **الحفاظ على هوية الدولة :** بمعنى التصدي لأية محاولات خارجية تستهدف مقومات هوية الدولة وعلى رأسها لغتها القومية و عقيدتها الدينية.

(٥) نشر العقيدة السياسية (الأيديولوجية) أو الدينية في الخارج: وترتد أهمية هذا الهدف إلى أن الدول ذات العقيدة الواحدة غالباً ما تكون سياساتها متقاربة إلى حد التحالف ، وبالتالي فإن انتشار عقيدة الدولة في الخارج يمثل إضافة إلى قوة الدولة (لاحظ سعي الولايات المتحدة إلى نشر نمط الحياة الليبرالي الخاص بها من خلال العولمة - تذكر نظرية مكدونالدز).

(٦) الظهور بمظهر الدولة المحبة للسلام (سمعة الدولة في المجال الدولي): ذلك بأن أية دولة مهما كانت سياستها مرتكزة إلى العنف دائماً ما تسعى إلى تبرير سياستها وإكسابها بعداً أخلاقياً باعتبارها سياسة تحارب الإرهاب أو تستهدف نشر الديمقراطية أو تعزيز قيم حقوق الإنسان ... إلخ .

أدوات السياسة الخارجية

تلجأ الدول بغية تحقيق أهداف سياستها الخارجية إلى أربع أدوات (وسائل) رئيسية هي على التوالي الدبلوماسية التقليدية، والدبلوماسية الاقتصادية، والأداة الدعائية، والأداة الاستراتيجية:

أولا الدبلوماسية التقليدية:

وتعرف بأنها :

_ فن التفاوض، باعتبار أن الوظيفة الرئيسية للعمل الدبلوماسي هي التفاوض، أي أن التفاوض هو صلب الدبلوماسية.

ويُعرف التفاوض بأنه العملية التي من خلالها تنحو التوجهات والأفكار والآراء المتعارضة لأطراف الصراع إلى التغيير في اتجاه التقارب بما يهيئ للوصول إلى نتائج ترضي جميع الأطراف.

وصلب التفاوض هو المساومة المساومة تعني اقتسام المكاسب الناشئة عن التحرك الجماعي لأطراف الصراع , إنها بمثابة صنع كعكة أكبر يمكن اقتسامها بين المتصارعين بدلاً من الدخول في صراع مسلح (حرب) يكون من شأنه تدمير الكعكة المتصارع عليها.

والمساومة قد تكون تصالحية و قد تكون إكراهية، فأما المساومات التصالحية فهي التي تستند إلى قاعدة الأخذ والعطاء بين أطرافها ووعيهم بالمزايا المشتركة التي بإمكانهم تحقيقها لأنفسهم إذا ما توصلوا إلى اتفاق فيما بينهم ، وينحو أطراف

العملية التساومية هنا إلى إدارة عملية التفاوض من منطلق المصالح المشتركة وليس المتنازع عليها ، وأما المساومات الإكراهية فهي تلك التي تجري في مناخ من التهديد ، والإرهاب ، والتخويف ، وعروض القوة والابتزاز تمارسه أطراف قوية على أطراف أخرى ضعيفة بغية إملاء شروط مجحفة (بمصلحتها وحقوقها) عليها. وهذه المساومة تنحو إلى التركيز على دائرة المصالح المتنازع عليها. ويشار هنا إلى ما يعرف بدبلوماسية البوارج والتي كانت تسود في الماضي وقوامها إرسال الدول الدائنة لأسطولها البحري (البوارج أو السفن الحربية) إلى شواطئ الدول المدينة وتهديدها بالحرب إن لم تسدد ما عليها من ديون. وهي الدبلوماسية التي تم نبذها بمقتضى معاهدة دراجو -بورتر عام ١٩٠٧.

_ فن الإقناع.

_ فن تحقيق مصالح الدولة دونما إراقة دماء.

_ الوجه الناعم للقوة .

_ فن إدارة العلاقات الدولية على طاولة المفاوضات.

_ فن استخدام الذكاء واللباقة بما يحقق المصلحة القومية

للدولة.

_ أسلوب **الثعلب** حسب تعريف مكيا فيلي (الذكاء - الرياء - المكر - الخديعة - الحيلة - المداهنة).

_ من التعريفات الطريفة أيضاً؛ الدبلوماسية هي أن تقطع خصمك بالسكين دون أن ينزف دماً.

وتمثل الدبلوماسية غالباً أولى الوسائل التي تلجأ إليها الدول في سبيل تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، حيث تعد الأداة الأقل تكلفة بين أدوات السياسة الخارجية.

ثانياً الدبلوماسية الاقتصادية :

ويقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة.

وبطبيعة الحال تستخدم هذه الدبلوماسية من قبل الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة، استناداً إلى قاعدة أن **من لا يملك خبزه لا يملك قراره السياسي**.

والدبلوماسية الاقتصادية **وجهان** هما:

(١) **الترغيب**: ويعني **منح** المساعدات الاقتصادية للدول الممثلة (أي التي تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة).

ـ **مثل** تقديم الولايات المتحدة معونات ضخمة لباكستان نظير خدماتها للأمريكيين في حرب أفغانستان منذ عام ٢٠٠١.

(٢) **الترهيب**: ويعني **منع** المساعدات وفرض العقوبات (**مثل** **الحصار الاقتصادي - الحظر الاقتصادي**) على الدول المناوئة (المناهضة أو التي لا تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة).

ـ **مثل** فرض الولايات المتحدة للحظر الاقتصادي على كوبا منذ تحولها إلى الشيوعية على إثر انقلاب فيدل كاسترو عام ١٩٥٩.

ثالثا الأداة الدعائية :

وتعني استخدام الدولة لمختلف وسائل وتقنيات الاتصال الدولي في التأثير بالرأي العام الأجنبي وتوجيهه بما يخدم المصلحة القومية للدولة، سواء من خلال استمالة الرأي العام العالمي نحو التعاطف مع قضايا الدولة، أو بث الفرقة في صفوف الدول المعادية، أو الحفاظ على تماسك التحالفات، أو تحطيم الروح المعنوية لشعوب وجيوش الأعداء، أو زعزعة الاستقرار السياسي داخل الدول المعادية من خلال إثارة الأقليات.... وهكذا.

وعملية الاتصال الدولي (بما فيها أسلوب الدعاية الدولية) تتألف من أربعة عناصر رئيسية هي :

المرسل: أي الدولة القائمة على بث الدعاية.
الرسالة: أي المادة الدعائية المراد بثها.
الوسط: أي وسيلة نقل المادة الدعائية مثل الإذاعة، أو التلفزيون، أو السينما أو الإنترنت ...إلخ.
المتلقي (أو المستقبل): وهو الطرف المستهدف بعملية الاتصال.
ولعملية الاتصال الدولي **ثلاثة أنماط رئيسية** هي:

(١) الإعلام الدولي:

ويسمى **إستراتيجية الحقيقة** حيث تنطوي الرسالة الإعلامية على مجموعة من الحقائق دون غيرها، بهدف استمالة رأي عام ما نحو التعاطف مع قضية ما. مثل قيام الدول الإسلامية بإنتاج أفلام (التذاع في الغرب) تظهر حقيقة الإسلام.

(٢) الدعاية الدولية:

وهي تقدم رسائل تنطوي على خليط من حقائق وأكاذيب، وكلما استطاعت الدولة إظهار الأكاذيب على أنها حقائق كلما كانت مادتها الدعائية ناجحة (مثل الأفلام التي أنتجتها الولايات المتحدة بهدف تشويه النظام النازي في ألمانيا وبخاصة ما يتعلق منها بالهولوكست).

(٣) الحرب النفسية:

وهي أسلوب **الكذبة الكبرى** الذي يستهدف تحطيم الروح المعنوية للشعوب والجيوش المعادية. مثال ذلك حديث الأمريكيين عن **إستراتيجية الصدمة والذعر** قبيل غزوهم للعراق عام ٢٠٠٣. وذات الأسلوب تلجأ إليه روسيا الاتحادية حالياً بحديث أجهزتها الدعائية عما يعرف بمنظومة تسليح **القبضة الميته** القادرة على تدمير الجيوش الغربية بالكامل. ومن أشهر الأجهزة الدعائية التي عرفها العالم المعاصر جهاز الدعاية النازي تحت قيادة **جوبلز** الذي كان يعرف **الدعاية بأنها ذراع الحرب**.

رابعا الأداة الإستراتيجية (الحرب) :

وهي **الملاذ الأخير** أمام الدولة لتحقيق ما فشلت في تحقيقه الوسائل الأخرى، حيث إنها أعلى أدوات السياسة الخارجية تكلفة في **الأرواح والأموال**. وتعرف الحرب - كما قلنا سابقاً - بأنها عملية القتل الجماعي الغائي المنظم الذي تستهدف به الدولة إجبار الخصم على الامتثال لإرادتها. _ إنها فن إيقاع الهزيمة بالآخرين بأقل الأعباء والخسائر(في صفوفنا).

— إنها فن إراقة دماء الآخرين من أجل تحقيق مصالح الدولة.

— إنها الوجه الخشن للقوة.

— إنها أسلوب الأسد عند مكيا فيللي (القوة ، البطش ، العنف) ،

إذ قال "إذا لم يفلح أسلوب الثعلب في خطف عنقود العنب

فليسمع زئير الأسد" ، بمعنى أنه إذا لم تجد الدبلوماسية في

تحقيق أهداف الدولة فلتدق طبول الحرب.

وبعد أن انتهينا من تعريف السياسة الخارجية وأهدافها

ووسائلها نقول بأن المقصود بوحدة السياسة الخارجية بوجهيها

عند آرون هو أنه يتصور السياسة الخارجية للدولة وكأنها قطعة

نقد معدنية ذات وجهين، وهو يعني بوجهي السياسة الخارجية

الدبلوماسية والإستراتيجية (الحرب)، حيث يقول إنهما أداتان

متكاملتان تلجأ إليهما الدول في تحقيق مصالحها القومية،

فالجوء إلى الوسائل الدبلوماسية لا يعني استبعاد إمكانية اللجوء

إلى الحرب، كما أن التلويح باستخدام القوة هو عمل من أعمال

الدبلوماسية، والحرب كذلك هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل

عنيفة، وهي الملاذ الأخير أمام الدولة لتحقيق ما فشلت في

تحقيقه الأدوات الأخرى، وهكذا تتكامل الوسـيـلتان في تحقيق

أهداف الدولة فإن لم تجد الدبلوماسية (أسلوب الثعلب) فلتدق

طبول الحرب (أسلوب الأسد)، أو على حد قول مكيا فيللي إن لم يفلح أسلوب الثعلب في خطف عنقود العنب فليسمع زئير الأسد . وهكذا فتبعاً لهذا الاتجاه الفكري الفرنسي يبقى اللجوء إلى القوة هو الحل الأخير أمام الدولة لتحقيق أهدافها، إذن وكأن هذا الاتجاه ينتهي أيضاً كالاتجاه الأمريكي إلى اعتبار **القوة** هي مفهوم الأساس لعلم العلاقات الدولية، والفارق الوحيد هنا هو أن **القوة** تعني عند آرون القوة المرتكزة إلى **عنصري** الدبلوماسية والإستراتيجية.

وببقى التساؤل إذا كان هناك تسليم على النحو المتقدم باعتبار القوة مفهوم الأساس لعلم العلاقات الدولية، فما المقصود بقوة الدولة؟

قوة الدولة في المجال الدولي

يقصد بها: **قدرة** الدولة على تحريك **عوامل القوة الطبيعية** المتاحة لها وتحويلها إلى طاقة فعالة تؤثر بها على غيرها من الدول في البيئة الدولية وتوجه سلوكها بما يحقق المصلحة القومية للدولة.

واستناداً إلى هذا التعريف يمكن تقسيم عوامل قوة الدولة على النحو التالي:

العوامل الطبيعية (عوامل القوة)

(١) المجال الجغرافي (إقليم الدولة)

(٢) العنصر البشري (السكان)

(٣) الموارد الاقتصادية

العوامل الاجتماعية (عوامل القدرة – عوامل الإرادة الإنسانية)

(١) التقدم الثقافي والتقني

(٢) التجانس القومي

(٣) القيادة السياسية

__ **المجال الجغرافي:** أي إقليم الدولة بكل معطياته الجغرافية من مناخ وتضاريس وموقع ومساحة.

__ **العنصر البشري:** أي الكم السكاني.

__ **الموارد الاقتصادية:** من موارد معدنية ونفطية ومصادر مياه... إلخ.

– **التقدم الثقافي والتقني:** فهذا زمن العلم والتقنية (التكنولوجيا)

– **التجانس القومي:** بمعنى تجانس سكان الدولة سلالة وديناً ولغة وبالتالي رسوخ الاستقرار السياسي وعدم وجود صراعات عرقية انفصالية أو غيرها داخل الدولة.

– **القيادة السياسية:** من حيث مهارتها الدبلوماسية ودرايتها الإستراتيجية.

وهي العوامل التي سنعرض لها تفصيلاً فيما بعد بإذن الله.
